الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/462
4 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البنود ١٢، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٥٤ و ١٥٨

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التدريب والبحث

برنامج للتنمية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا الاعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الصادر بمناسبة الاجتماع الوزاري السنوي الثامن عشر لمجموعة الـ ٧٧، المعقود بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧، أكون ممتنا للغاية إذا ما رتبتم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٥٤ و ١٥٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) رمضان لعممرا
السفير والممثل الدائم للجزائر
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

المرفق

الاعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الصادر
يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

١ - عقد الاجتماع السنوي الثامن عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك يوم ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

٢ - وقد رحّب الوزراء بقبول جمهورية البوسنة والهرسك عضوا كامل العضوية في مجموعة الـ ٧٧.

٣ - واستعرض الوزراء التطورات التي استجدت، منذ اجتماعهم الأخير، على الحالة الاقتصادية الدولية والنشاطات التي جرى الاضطلاع بها في سياق المهام الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأعرب الوزراء عن القلق إزاء بطء نمو الاقتصاد العالمي وتقلبه واختلال توازنه، باعتبار أن مثل هذه الأنماط من النمو تؤثر بصورة سلبية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وأعرب الوزراء كذلك عن القلق إزاء تزايد الاتجاهات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو وإزاء ركود بل وتدهور تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤ - وأكد الوزراء على أنه من أجل تيسير الجهود الوطنية في البلدان النامية التي تتوخى إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فإن الأمر يحتاج الى توجيه التعاون الإنمائي الدولي الى خلق بيئة اقتصادية دولية أكثر إيجابية بالنسبة للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية بما ييسر تدفقات الاستثمار الى تلك البلدان، ومن أجل خلق الفرص التجارية وتحسين شروط التجارة، ونقل التكنولوجيا والمساعدة الإنمائية الرسمية وانتقال عوامل الإنتاج وإتاحة الائتمان التجاري. على أنهم أعربوا عن الأسف لأن عمليات وآليات صنع القرار المتصلة بهذه القضايا لا تشمل، أو لا تراعي بصورة كافية، مصالح البلدان النامية.

٥ - وفي هذا السياق أكد الوزراء من جديد على الأولوية العليا التي يعطونها لمبادرة برنامج للتنمية، مؤكدين كذلك من جديد على البيان المتعلق ببرنامج للتنمية الصادر عن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المجموعة، ومشددين على أهمية تقرير الأمين العام المنقح بشأن برنامج للتنمية الذي يأخذ في اعتباره، بالصورة الواجبة البيان الوزاري الصادر في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ من أجل اقتراح تدابير عملية المنحى تركز على النمو الاقتصادي والتنمية. وينبغي للبرنامج المذكور أن يسلم بدور التنمية من حيث مساهمتها، لا في خير البشرية فحسب بل وكذلك في تحقيق السلم والاستقرار في الأجل الطويل مع التسليم بأن التنمية الطويلة الأجل من شأنها أن تقلل الحاجة الى الانشغال باحتواء الأضرار أو إجراءات الطوارئ. وينبغي لبرنامج للتنمية أن يجمع بين استراتيجيات وآليات ووسائل التعاون والتنفيذ المتفق عليها أو المطروحة للتفاوض في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة.

٦ - وأكد الوزراء أن برنامج للتنمية لابد أن يعزز دور الأمم المتحدة في مجال رسم السياسات والتنسيق على الصعيد الاقتصادي الدولي. ومن أجل تحقيق هذا الدور، ينبغي للبرنامج المذكور أن يدعم العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف تعزيزا للنمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة بما يكفل على وجه الخصوص معالجة المشاكل التي تصادفها البلدان النامية.

٧ - وأكد الوزراء على ضرورة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تقديم المدخلات المتصلة بالبعد الإنمائي في صنع سياسة التجارة الدولية وتنفيذها.

٨ - كما شدد الوزراء على أنه فيما ينمو ويتزايد الوعي بالحاجة الى القيام على الصعيد الوطني بدعم اتخاذ مزيج من الإجراءات الحكومية والسياسات المستندة الى السوق، فإن عمليات صنع القرار وأساليب الحكم القائمة على المشاركة والديمقراطية وما في حكمهما من أساليب ينبغي اعتمادها فيما يتصل بصنع القرار والأداء على صعيد الاقتصاد الدولي. وأعرب الوزراء عن القلق إزاء الإجراءات الرامية الى الأخذ بمشروطيات جديدة في مجال إعادة تعريف الأساس الذي يقوم عليه التعاون الاقتصادي الدولي، معربين كذلك عن القلق إزاء احتمال وجود المشروطية والتدخلية في مفاهيم من قبيل "التنمية البشرية المستدامة" و "الأمن البشري". وذكروا أن لكل بلد أن يحدد أهدافه وغاياته وأولوياته الوطنية في إطار عمليته الإنمائية، مؤكدين على أن دور المجتمع الدولي هو دعم وتكميل الجهود الوطنية المبذولة في البلدان النامية.

٩ - ورحب الوزراء بالزيادة الحاصلة في التدفقات المالية الخاصة المتجهة إلى البلدان النامية. إلا أنهم لاحظوا أن تلك التدفقات جاءت في أغلبها قصيرة الأجل وتركزت في قلة من البلدان والقطاعات. وأشاروا إلى أنه من أجل أن ينجم تأثير أكثر فعالية من هذه التدفقات على التنمية والنمو المتكافئ واستئصال الفقر وخلق فرص عمالة كاملة، فلا غنى عن أن تزداد هذه التدفقات اتساعا في نطاقها عبر البلدان والقطاعات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لأمر تيسير هذه العملية من خلال آليات وإجراءات مشجعة وحافزة بدلا من الاقتصار على تركها للمنافسة فيما بين البلدان النامية وتغيراتها التنافسية من حيث بارامترات السياسة وهياكل الحوافز.

١٠ - وشدد الوزراء على الحاجة الماسة إلى توسع كبير في المساعدة الانمائية الرسمية. وأوضحوا أن الالتزام الذي تعهدت به البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لصالح البلدان النامية لم يتم بعد الوفاء به. كذلك فإن المشاركة العالمية التي قامت في السنوات الأخيرة من أجل التنمية المستدامة انطلقت من ضرورة أن يقدم إلى البلدان النامية المزيد من الموارد المالية الكبيرة والجديدة لكي تلبي احتياجاتها الهائلة في مجال التنمية المستدامة. ولاحظ الوزراء بقلق عميق أن المساعدة الانمائية الرسمية في عام ١٩٩٣ انخفضت بما مقداره ٦ بلايين من الدولارات معربين في ذلك عن القلق لأن السياسات والتدابير البيئية أصبحت شرطا مفروضا على المستويات الحالية من المساعدة حتى في الوقت الذي لاتزال فيه البلدان المتقدمة النمو تهدد البيئة من خلال ما تعتمده من أنماط لا يجوز استدامتها

في مجالي الانتاج والاستهلاك. وفي هذا السياق كان الوزراء من الرأي القائل بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وما يتصل به من اتفاقات دولية، إنما يتطلب حشد موارد كبيرة وجديدة وإضافية من أجل التنفيذ الفعال لها، بدلا من اللجوء إلى مجرد إعادة ترتيب الأولويات أو إعادة تخصيص الميزانيات الوطنية والمساعدة الانمائية الرسمية، ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية. كذلك ينبغي اتخاذ الخطوات من أجل انشاء حقوق سحب خاصة وتكريسها للتنمية. وأكد الوزراء من جديد في هذا السياق الحاجة الماسة لعقد مؤتمر دولي يعنى بالتمويل لأغراض التنمية.

١١ - ورحب الوزراء باعتماد برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، فضلا عن اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تواجه خطر الجفاف و/أو التصحر لاسيما في افريقيا ودعوا المجتمع الدولي إلى تنفيذهما بالكامل.

١٢ - وشدد الوزراء من جديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية لخفض الديون وخفض عبء خدمة الديون الملقى على عاتق البلدان النامية بما في ذلك إلغاء تلك الديون. لقد كان لهذا الوضع من انعكاس مسار الموارد تأثيره السلبي على قدرة البلدان النامية على توليد النمو واتخاذ التدابير التي تخدم التنمية الاجتماعية بما في ذلك قيامها بتقديم المسكن والتعليم والصحة والتغذية. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل النمو البطيء في الاقتصاد الدولي. ثم أكد الوزراء مجددا على الحاجة العاجلة إلى التوصل لحل فعال وشامل ومنصف وإنمائي المنحى ودائم لمشكلة ديون البلدان النامية. وينبغي لأي نهج معتمد في هذا الصدد أن يغطي جميع أنواع الديون بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف والبلدان النامية المدينة. وبالاضافة إلى ذلك ينبغي اتخاذ تدابير مبتكرة مثل مبادلة الديون برأس مال سهمي ومبادلة الديون مقابل التنمية الاجتماعية ومبادلات الديون مقابل حماية البيئة وما إلى ذلك مع النظر في هذا الأمر وتطبيقه بصورة فعالة. وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بمبادرة بلدان حركة عدم الانحياز بشأن الديون والتنمية وطلبوا دراسة ومناقشة تقرير وتوصيات الاجتماع ضمن إطار لجنة التنسيق المشتركة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٣ - ورحب الوزراء بتوقيع اتفاقات جولة أوروغواى في مراكش، المغرب، في نيسان/ابريل ١٩٩٤ مؤكدين من جديد على ضرورة التصديق عليها في الوقت المناسب. وأكدوا على الحاجة الى استمرار تقييم تنفيذ هذه الاتفاقات بما يكفل المزيد من فرص الوصول الى الأسواق والتوسع في التجارة العالمية بالنسبة لجميع البلدان ولاسيما البلدان النامية. وفي هذا الشأن، أكد الوزراء على أهمية الالتزامات المتصلة بالتدابير الخاصة والتفضيلية الرامية الى تخفيف أي آثار سلبية تنجم عن تنفيذ الجولة. وفي هذا السياق، رحب الوزراء بالعرض المقدم من حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة وأكدوا على الرأي القائل بأن سنغافورة ستكون مكانا ملائما لانعقاد المؤتمر الأول. وينبغي للمنظمة العالمية للتجارة في أدائها لمهامها أن تساهم في وجود نظام تجاري يتسم بقيامه على قواعد معينة وبإمكانية التنبؤ بمجرياته وبأنه غير تمييزي وأنه متعدد الأطراف ومن شأنه أن يساند حقوق ومصالح الشركاء التجاريين الأضعف.

ومن الضروري اتخاذ تدابير الرصد الملائمة بما يكفل الحماية الكافية لمصالح البلدان النامية في تنفيذ جولة أوروغواى. وينبغي تقديم التعويض للبلدان النامية التي تواجه صعوبات في هذا الصدد، مع مقاومة المحاولات الرامية الى تجاوز أو تدمير عمليات تحرير التجارة المتفق عليها من جانب أطراف عدة، من خلال اللجوء الى اجراءات انفرادية أو مطالبات بتقديم تنازلات تزيد بل وتتجاوز تلك التي جرت الموافقة عليها في الجولة، فضلا عن المحاولات الرامية الى استغلال الشواغل البيئية والاجتماعية لتحقيق أغراض حمائية. وفي هذا السياق لاحظوا كذلك، مع القلق، الاستخدام المتزايد من جانب بلدان متقدمة النمو لتدابير "مكافحة الإغراق أو فرض رسوم تعويضية على البلدان النامية". وأوضحوا أن السياسة التجارية لا يمكن أن تكون فيصلا في جميع القضايا وأنه ينبغي الحفاظ على مبادئ عدم التفرقة والميزة النسبية بوصفها أساسا لا غنى عنه في التجارة الدولية. ومن ناحية أخرى فإن تكليف المنظمة العالمية للتجارة بمهام كثيرة تثقل جدول أعمالها يرجح أن يعرض للخطر النظام التجاري الدولي بل ويهدد آفاق النمو لجميع البلدان. وتطرقوا إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية من ناحية وصولها الى الموارد والأسواق والتكنولوجيا في إطار عملية زيادة ادماجها ضمن الاقتصاد العالمي. على أن تشكل التدابير التفضيلية ومنها الأفضليات والمساعدات والتعويض جزءا لا يتجزأ من هذا التكافل الجديد والمعزز.

١٤ - وأكد الوزراء على ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية للنهوض بقدرات العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية موضحين أن تجربتها وظروفها الخاصة تزودها بالقدرات على تطوير وتكييف التكنولوجيات المناسبة لما وهبته من موارد وما تتطلبه من احتياجات. ولا سبيل الى أن تترك تدفقات التكنولوجيا للقطاع الخاص فقط. وفي هذا السياق ينبغي اتخاذ التدابير لتسهيل الوصول الى التكنولوجيات والدراية الفنية على أسس تفضيلية وتساهلية بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة. وينبغي كذلك نشر المعلومات عن تدفقات التكنولوجيات السليمة بيئيا مع إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول الى التكنولوجيات ونقلها للبلدان النامية. وفي هذا الشأن، شدد الوزراء على أهمية أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في هذا المجال، مؤكدين في هذا الشأن على ضرورة أن يزود الأونكتاد بالموارد اللازمة للوفاء بالولاية الموكلة اليه.

١٥ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي الى العمل فورا على إنهاء استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية، إذا لم يكن مأذونا بها من جانب الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة أو إذا ما جاءت غير متسقة مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن تلك وسائل تقصد الى الفرض الجبري لإرادة دولة على أخرى.

١٦ - ورحب الوزراء بنتيجة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مشددين على أهمية الصلة الوثيقة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ودعوا الى تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل القاهرة على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية. وأكد الوزراء على الأهمية الحيوية للدور الذي يضطلع به كل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على السواء في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل المذكور مبرزين ضرورة إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ برنامج العمل.

١٧ - وأكد الوزراء من جديد موقف مجموعة الـ ٧٧ المتخذ بشأن برنامج العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مؤكدين على الحاجة الى اعتماد مشروع الاعلان ومشروع برنامج العمل في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥ بحيث يحترمان النهج العالمي إزاء القضاء على الفقر وتوليد فرص العمل المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي بما يعكس بالكامل شواغل ومصالح البلدان النامية ولاسيما الالتزام بوضع احتياجات البشر في محور التنمية والتعاون الدولي مع رسم الأهداف والالتزامات المقرر الاتفاق عليها خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية.

١٨ - وأكد الوزراء على أهمية المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودعوا الى اتباع منطلق للعمل يسلم الى خلق بيئة مواتية لتمكين المرأة.

١٩ - وأكد الوزراء من جديد على أهمية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للبلدان النامية معربين عن الأسف إزاء الاتجاه الذي ظهر مؤخرا بإقحام هذه الأنشطة في بؤرة الخلاف بسبب عوامل لا تتصل لا بالاقتصاد ولا بالتنمية. وفي هذا الإطار فقد شددوا على الحاجة لإتاحة المزيد من الموارد للأنشطة التنفيذية على أساس متواصل ومؤكد وقابل للتنبؤ. وشددوا كذلك على ضرورة أن تكون المؤسسات المشاركة في تنفيذ برامج التعاون المالي والتقني متميزة عن تلك المشاركة في العمليات الشاملة لصنع السياسة وتنسيقها.

٢٠ - وأكد الوزراء من جديد قلقهم العميق إزاء الحالة الاقتصادية الحرجة والمستمرة في افريقيا والظروف الاقتصادية المتدهورة في أقل البلدان نموا، وحثوا المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ تدابير عملية وفعالة لدعم جهود تلك البلدان في عملية الإصلاحات الاقتصادية والتنمية. ودعوا كذلك المجتمع الدولي الى زيادة مساعداته المقدمة الى تلك البلدان في جهودها نحو تنويع اقتصاداتها.

٢١ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء برامج التكيف الهيكلي التي تنجم عنها غالبا آثار سلبية تمس القطاعات الاجتماعية ولاسيما التعليم والصحة والتغذية والعمالة. ودعا الوزراء في هذا الصدد الى إتاحة سُبل فعالة بما في ذلك موارد مالية جديدة وإضافية موجهة نحو تنمية القطاع الاجتماعي كما دعوا المؤسسات المالية الى تعزيز مساعداتها المقدمة للبلدان النامية التي تقوم بتنفيذ برامج الإصلاح لكي تنشئ شبكاتها للضمان الاجتماعي.

٢٢ - وأكد الوزراء كذلك التزامهم إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية ضرورية وعملية، لكفالة المزيد من الاعتماد الجماعي على النفس في مجال التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية وبوصفه آلية رئيسية لتعزيز النمو والاسراع بخطى التنمية. وأوضحوا أن القوة المحركة التي يكفلها مثل هذا التعاون سوف تسهم في تدعيم الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو أن تدعم ذلك التعاون بأساليب شتى منها تقديم المساعدات

المالية والتقنية. ولهذا الغرض دعا الوزراء الأمم المتحدة الى النظر في عقد مؤتمر دولي معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٩٦ كما لاحظوا باهتمام انطلاقة "شركاء في السكان والتنمية: مبادرة بلدان الجنوب" في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٣ - واعتمد الوزراء تقرير لجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية المقدم طبقا لولايات اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق الثامنة. وأقروا توصياته، معربين عن ارتياحهم إزاء النتائج التي أحرزها الصندوق حتى الآن ومتفقين على استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بالمزيد من توسيع موارد هذه الآلية التمويلية الفريدة لصالح المشاريع المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وبخاصة من خلال اللجوء الى زيادة في رأس المال الأساسي عن طريق المساهمات المقدمة من بلدان نامية ومتقدمة النمو ومن مؤسسات ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية. كما وافقوا على تمديد ولاية أعضاء لجنة الخبراء لفترة ثلاث سنوات.

٢٤ - ورحب الوزراء ببدء أعمال لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمجموعة الـ ٧٧ .

٢٥ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة الى تدعيم الأمم المتحدة لتمكينها من المساهمة بصورة أكثر فعالية في التنمية. ذلك لأن الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية، لها دور جوهري ولا غنى عنه في مجال بناء توافق الآراء للتعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الدولي. وينبغي للمؤسسات والوكالات المختلفة أن تأخذ في اعتبارها ما يُعرب عنه في هذا المحفل من آراء وما يتم التوصل إليه من توافق بين الآراء عندما تضع برامجها في مجال المساعدات أو التنفيذ. وفي هذا الصدد دعا الوزراء الى بذل جهد أنشط من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز التنمية. وهذا سوف يتطلب التركيز اللازم على النمو الاقتصادي والتنمية على صعيد مستدام ومتسارع مع المراعاة في الوقت ذاته لمتطلبات الهياكل الأساسية الداعمة ومنها الهياكل الاجتماعية والوطنية، فضلا عن إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية والأخذ بتعاون دولي إيجابي في مجال التنمية. وينبغي أن تُدمج شواغل البلدان النامية ضمن جميع المداولات المتعلقة بالتعاون الدولي في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا، كما ينبغي أن ينصب التركيز على فحوى التدابير المطلوبة بدلا من الانشغال المسبق بالاقتصار على إصلاح هياكل التعاون والتفاعل أو طرح مصطلحات جديدة مما لا يسهم في معالجة المشاكل المطروحة ولا ينجم عنه تنمية بل ينجم عنه مشروطيات فحسب.

٢٦ - وقد أحاط الوزراء علما ببدء ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة ومنطقة أريحا ودعوا الى سرعة توسيع ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني كيما يشمل الأراضي المحتلة بأكملها تنفيذا لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة. وأكدوا من جديد في هذا الصدد مساندتهم للشعب الفلسطيني في كفاحه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في إنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني بما في ذلك القدس. كما أكدوا مجددا على المسؤولية الدائمة التي تتحملها الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين وشددوا على ضرورة تقديم المساعدة الدولية لدعم الجهود الإنمائية الفسلطينية في

الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأكد الوزراء من جديد أيضا مساندتهم لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط في مدريد بهدف تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٤٥ (١٩٨٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

- - - - -